Free Zones And Obstacles To Attracting Foreign Direct Investment

Dr. Mohammed M Diop [*]
Dr. Maysaa Asber [**]
Alaa Haitham Hossam El-Din [***]

(Received 3 / 11 / 2025. Accepted 16 / 1 / 2025)

□ ABSTRACT □

The research aims to study the reality of the Syrian free zones in terms of their concept, types, objectives and history of establishment, and to study the reality of the obstacles facing the free zones in Syria, to study the relationship between the free zones and investment and the legal provisions regulating them, and to highlight the importance of foreign investments in the free zones.

The study relied on the descriptive analytical approach, which is based on describing the phenomenon accurately and analyzing it to answer the objectives of the study and discuss its hypotheses. As for the data collection tools, they are represented in two aspects: The theoretical aspect: The researcher relied on Arab and foreign sources to cover the theoretical aspect, including books, studies, university dissertations and articles, and to benefit from the Internet, while in the applied aspect: The researcher relied on laws, decrees and reports published by the Investment Authority and the General Corporation for Free Zones in the Syrian Arab Republic.

The study reached a number of results, the most important of which were: that the free zones in Syria faced many difficulties and challenges resulting from the heavy legacy of the war on Syria and the economic blockade, and that the free zones constitute a way to overcome these difficulties facing investment in them and are considered a suitable starting point due to the appropriate legal and legislative independence they enjoy. The next stage is a suitable stage for strongly introducing the free zones in Syria if they are prepared well, especially since Syria enjoys natural components that increase the possibility of the success of these zones and give them many advantages to attract investments.

This research recommends that free zones should be given greater seriousness by decision makers, that they should be given media attention, that global promotional and marketing campaigns should be adopted, that existing free zones should be established, and that the geographical locations and natural resources of all Syrian regions should be taken advantage of.

Keywords: Free zones, foreign investment, obstacles to foreign investment.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*] **Professor - Department of Economics and Planning - Faculty of Economics - Lattakia University - Syria.**

[**] **Assistant Professor - Department of Economics and Planning - Faculty of Economics - Lattakia University – Syria.**

[***] **Postgraduate student (Master) -Department of Economics and Planning - Faculty of Economics - Lattakia University- Syria**.

المناطق الحرة ومعوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

د. محمد معن ديوب*

د. ميساء أسبر**

آلاء هيثم حسام الدين***

(تاريخ الإيداع ٣ / ١١ / ٢٠٢٥. قُبِل للنشر في ١٦ / ١ / ٢٠٢٥)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى دراسة واقع المناطق الحرة السورية من حيث مفهومها وأنواعها، وأهدافها وتاريخ إنشاءها، ودراسة المعوقات التي تعترض المناطق الحرة في سورية، والعلاقة بين المناطق الحرة والاستثمار والأحكام القانونية الناظمة لهما، وإبراز أهمية الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة والعمل على وضع آفاق ورؤية مستقبلية لواقع الاستثماري المناطق الحرة السورية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، والذي يقوم على وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً وتحليلها للإجابة على أهداف الدراسة ومناقشة فرضياتها

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها: أن المناطق الحرة في سورية واجهت الكثير من الصعوبات والتحديات، الناجمة عن تبعات الحرب على سورية والحصار الاقتصادي، وأن المناطق الحرة تشكل سبيلاً لتذليل الصعوبات التي يواجهها الاستثمار، وتعتبر محطة ملائمة لانطلاق بما تحظى به من الاستقلال القانوني والتشريعي الملائمين، وتعد المرحلة القادمة مرحلة ملائمة لإدخال المناطق الحرة بقوة في سورية إذا ما تم إعدادها بشكل جيد ، خصوصاً أن لدى سورية مقومات طبيعية تزيد من إمكانية نجاح هذه المناطق وتمنحها ميزات عديدة لجذب الاستثمارات.

ويوصي البحث بضرورة إيلاء المناطق الحرة جدية أكبر من صانعي القرار والاهتمام بها إعلامياً وتبني حملات ترويجية وتسويقية عالمية، والعمل على توسيع المناطق الحرة الحالية وإقامة مناطق حرة جديدة والاستفادة من المواقع الجغرافية والموارد الطبيعية لكافة المناطق السورية.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة، الاستثمار الأجنبي، معوقات الاستثمار الأجنبي.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **أستاذ-قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة اللاذقية- سورية.**

** **أستاذ مساعد-قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد- جامعة اللاذقية- سورية.**

*** **طالبة دراسات عليا (ماجستير) – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد- جامعة اللاذقية- سورية.**

مقدِّمة:

تعد المناطق الحرة نمطاً استثمارياً متميزاً، حيث تمثل آلية من آليات زيادة الصادرات، وزيادة الناتج القومي إلى جانب خلق فرص عمل جديدة نظراً لما تتمتع له من مزايا عديدة أهمها الارتباط المباشر بالعالم الخارجي وتوافر أراضي مكتملة المرافق والبنية الأساسية، إلى جانب خصوصية التعامل فيها من النواحي الجمركية والنقدية وغيرها والتي تتعلق بحركة البضائع دخولاً وخروجاً مما يسمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات الأمر الذي من شأنه جذب الاستثمارات. ويتمتع الاستثمار في المناطق الحرة بالعديد من المزايا والحوافز أهمها عدم وجود قيود على رأس المال وحرية اختيار الشكل القانوني للمشروع، وكذلك حرية تحديد أسعار المنتجات، ونسبة الأرباح، بالإضافة إلى إعفاء الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج، والصادرات والواردات من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم، كما تُمنح المشروعات القائمة بالمناطق الحرة عدد من الضمانات من أبرزها عدم جواز تأميمها أو مصادراتها أو التحفظ عليها أو نزع ملكيتها.

وقد أولت الحكومة السورية المناطق الحرة أهمية خاصة من أجل تشجيع المستثمرين وزيادة الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، من خلال تهيئة الظروف الخارجية المحفزة للمستثمرين وتقديم أفضل الشروط لإنجاح العملية الاستثمارية. ولعل إقامة مناطق حرة جديدة وزيادة مستوياتها وتحسين البنية التحتية والعمل على دعم الأنشطة التصديرية لصغار المنتجين، يعد في حد ذاته محفزاً للمستثمرين المحليين والأجانب.

ومن جهة أخرى يعد الاستثمار قاطرة النمو الاقتصادي لأنه يؤدي إلى قيام العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية في مختلف المجالات ويخلق فرص عمل جديدة، كما يوفر فوائض مالية للحكومة والأفراد يتم عادة إعادة استعمالها بتأمين احتياجاتهم مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتوسيع الاستهلاك وتحسين مستوى معيشة المواطن. لذلك لابد من تحسين مناخ الاستثمار وإزالة كافة العوائق البيروقراطية وتبسيط الإجراءات إلى جانب المزايا والاعفاءات التي تؤدي إلى جذب مزيد من الاستثمارات، ولابد أن يكون تحسين مناخ الاستثمار أحد أهم الأهداف الاقتصادية التي تطمح لها أية دولة، وهذا يعني الحفاظ على الاستثمارات القائمة وجذب المزيد من الاستثمارات. ويتمثل مناخ الاستثمار بمجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم الاستثمار فيها وتظل مكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير.

الدِّراسات السابقة:

اطلعت الباحثة على مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية للوقوف على موقع دراستها من الدراسات السابقة وكان منها.

الدّراسات العربية Arabic Studies:

١- دراسة (بن علال وآخرون، ٢٠١٩) بعنوان:

"دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر".

ترى هذه الدراسة أن المناطق الحرة ظاهرة عالمية بامتياز، فمعظم الدول تبنت المناطق الحرة كآليات اقتصادية للانتقال التدريجي والمنظم ووسيلة لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها داخل البلد المضيف، وتحقيق التكامل بين المشاريع المحلية والمشاريع القائمة في المناطق الحرة من خلال تبني المناطق الحرة كآليات اقتصادية للانتقال التدريجي والمنظم، ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها داخل البلد المضيفة.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة المناطق الحرة الجزائرية من جهة، ومعرفة الأسباب الحقيقية وراء إلغاء المنطقة الحرة التي تحمل اسم "بلارة جيجل"، وأهم سبب في إلغائها هو عدم تكامل مقومات إنشاء ونجاح المناطق الحرة.

٢- دراسة (عثمان، يونس، ٢٠٢١) بعنوان:

"الأحكام الناظمة لمناطق الحرة في سورية كأداة لجذب الاستثمار الأجنبي"

عالجت هذه الدراسة دور الأحكام الناظمة للمناطق الحرة كأداة لجذب الاستثمارات الأجنبية والدور التنموي الذي تلعبه المناطق الحرة من تهيئة المناخ الاستثماري وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، ومدى فاعلية القوانين الناظمة للاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة السورية وخاصة بعد أن واجهت سورية العديد من الأزمات والعقوبات الاقتصادية التي أثرت على جميع مؤشراتها الاقتصادية

٣- دراسة (غربي ومصطفاوي، ٢٠٢٣) بعنوان:

"المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر"

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة تمويلاً حقيقياً؛ حيث يلعب دوراً هاماً في تقوية مشاريع الانتاج المحلية ويشجع الصناعة ويرفع من مستوى كفاءة العمالة المحلية ونقل التكنولوجيا. تسلط هذه الدراسة الضوء على المناطق الحرة كشكل من أشكال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التسهيلات والإجراءات (النقل والتفريغ والفرز والمناولة والتصنيع والشحن البري والبحري والجوي)، والمزايا الإدارية والقانونية والمالية للمستثمرين الأجانب من أجل تشجيعهم على الاستثمار وتعزيز التجارة بين الدول.

٤- دراسة (العشماوي، ٢٠٢٤) بعنوان:

"دور نظام المناطق الحرة في تحفيز الاستثمار"

ترى هذه الدراسة في نظام المناطق الحرة أحد أهم النظم الجمركية الخاصة كمركز للاستثمار ومنبع للتصدير الذي تلجأ من خلاله الدول إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية عن طريق حوافز وتيسيرات مالية تتعلق بأداء الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة للمشروعات العامة بنظام المناطق الحرة ومنح تسهيلات بالإعفاء من القيود الاستيرادية والتصديرية بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتلبية متطلبات التجارة الداخلية والخارجية. وترى هذه الدراسة تعدد أهداف الدول التي تلجأ إلى هذا النظام فبعضها يسعى إلى اكتساب خبرات فنية وتقنية حديثة والبعض يسعى إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة الطاقات الإنتاجية وتحسين ميزان المدفوعات، ودول أخرى تسعى لإتاحة مزيد من فرص العمل والحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن أو المناطق إلى غير ذلك من الأهداف.

الدّراسات الأجنبيَّة Foreign studies:

دراسة (Sarparast and Akhmadee, 2022) بعنوان:

"Identifying and Ranking the Factors of the Foreign Investment in Development of Iran's Free Trade Zones Using MCDM Approach"

"تحديد وتنصيف عوامل الاستثمار الأجنبي في تطوير المناطق التجارية الحرة في إيران باستخدام نموذج تحليل القرار متعدد المعايير"

تبحث هذه الدراسة في العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتنمية المناطق التجارية الحرة في إيران. حيث ترى أن الاستثمارات في هذه المناطق ترتبط ارتباطاً مباشراً في حالة البنية التحتية والسياسات الإدارية

والاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي للمناطق الحرة وإن موقعها من أهم العوامل التي تؤثر في الاستثمار المحلي والأجنبي.

<u>المراجعة النَّقديَّة:</u> تتشابه الدِّراسة الحاليَّة مع الدِّراسات السَّابقة في تناولها لموضوع المناطق الحرة ودورها وأهميتها ومعوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تشابهت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث المتغيرات المدروسة والمراجعات الأدبية للمفاهيم الأساسية لكل من المناطق الحرة والاستثمار، إلا أَنَّ الباحثة درست المناطق الحرة ومعوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بشكل مختلف عما درسه الباحثون السابقون. وتختلف الدِّراسة الحاليَّة عن الدِّراسات السَّابقة كونها ستركز على التطورات الراهنة للاستثمارات في المناطق الحرة السورية، بالإضافة إلى أنها دراسة تحليلية تعتمد على تحليل الأحكام والقوانين والتشريعات الناظمة للمناطق الحرة وبيان معوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة السورية.

مشكلة البحث:

تلعب المناطق الحرة دوراً كبيراً في انفتاح اقتصاديات الدول، لذلك زاد اهتمام الدول والحكومات بهذه المناطق لما لها من دور تنموي، واحتلالها للصدارة في أساليب جذب وتوطين الاستثمارات بغرض توجيهها لخدمة الاقتصاد الكلي ودعم النمو، إضافة أن ظهور مناطق حرة جديدة حقق بعضها نجاحاً كبيراً في الدول العربية، وسعي سورية أيضاً الى توسيع العمل في مجال المناطق الحرة، بالنظر الى المشكلات التي تواجه عملها، والتحديات والمعوقات التي تتعرض لها، وبالتي تقلل العائد منها، وبناءً على ما تقدم فإنه يمكن للباحثة صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وماهي المعوقات التي تحول دون ذلك؟

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أَهميَّة البحث من خلال:

الأهمية النظرية: إثراء المعرفة العلمية حول المفاهيم التي ستبحثها الدراسة والمتمثلة بمفهوم المناطق الحرة ومفهوم الاستثمار، وإضافة وجهة نظر الباحثة حول هذه المفاهيم، مما قد يساهم في إثراء المخزون المعرفي حول هذه المفاهيم، إبراز دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات، والتي أصبحت ظاهرة يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع.

الأهمية العلمية: تبرز الأهمية العلمية من خلال الأهداف التي تسعى الدراسة للتوصل إليها، وقد تسهم نتائج هذه الدراسة في طرح رؤية مستقبلية لكيفية تفعيل دور المناطق الحرة بشكل فعّال ومؤثر، وقد تفيد النتائج أيضاً المعنين في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمعنين في المؤسسة العامة للمناطق الحرة التي تتبع لها بأهمية دور المناطق الحرة ودعمها لتكون جاذبة للاستثمارات الأجنبية، والتوصيات التي سيتم تقديمها والتي هي من المتوقع في حال تم الأخذ بها وتطبيقها ستساعد المستثمرين والمدراء في حل العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجههم.

يهدُف البحث بشكل أساسي إلى:

- دراسة واقع المناطق الحرة السورية من حيث مفهومها وأنواعها، أهدافها وتاريخ إنشاءها.
- دراسة الاستثمار الأجنبي ومحدداته والفرص الاستثمارية.
- دراسة العلاقة بين المناطق الحرة والاستثمار والأحكام القانونية الناظمة لهما.

- دراسة المعوقات التي تعترض المناطق الحرة في سورية.
- إبراز أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة.
- وضع آفاق ورؤية مستقبلية لواقع الاستثمار في المناطق الحرة.

منهجيّة البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، والذي يقوم على وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً وتحليلها، أما أدوات جمع البيانات فتتمثل في جانبين:

الجانب النظري: اعتمدت الباحثة في تغطية الجانب النظري على المصادر العربية والأجنبية التي تشمل على الكتب والدراسات والرسائل الجامعية والمقالات، كما تم الاستفادة من شبكة الإنترنت لجمع المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة وصولاً إلى إطار علمي واضح لمعالجة مشكلة الدراسة.

الجانب التطبيقي: اعتمدت الباحثة التقارير والنشرات المنشورة من قبل هيئة الاستثمار والمؤسسة العامة للمناطق الحرة، كما اعتمدت على قوانين والمراسيم التشريعية في سورية.

حدود البحث :

الحدود الزمانية: سيتم تنفيذ الدراسة خلال الفترة من (٢٠٠٠ – ٢٠٢٤)

الحدود المكانية: المناطق الحرة السورية.

أولاً: مفهوم المناطق الحرة:

يعود مفهوم المناطق الحرة إلى أكثر من ٢٠٠٠ عام، عندما كانت البضائع تُنقل بواسطة السفن لأغراض الاستيراد والتصدير مع تدخل ضئيل أو بدون تدخل من السلطات المحلية، وعلى الرغم من أن مصطلح المناطق الحرة قديم نسبيًا، إلا أن استخدامه في التجارة الدولية الحديثة يُعتبر اختراعاً حديثاً، ومن المحتمل أن مصطلح المنطقة الحرة نشأ من مناطق تقع على طرق التجارة الدولية مثل لونجهورن (١٥٤٧)، ومرسيليا (١٦٦٩)، وجبل طارق (١٧٠٤)، وسنغافورة (١٨١٩)، وهونج كونج (١٨٤٨)، وهامبورغ (١٨٨٨)، وكوبنهاجن (١٨٩١). في عام ١٩٥٩، أنشأت أيرلندا أول منطقة حرة حديثة.

ووفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، شهدت الستينيات بداية ظهور الشكل الحديث للمناطق الحرة كمواقع قريبة من المطارات والموانئ البحرية والممرات الحدودية. وهنا نشير إلى أن كلمة أو مصطلح الحرة freeهو محدد للغاية. وعادة لا يتجاوز هذا الأمر الإجراءات الشكلية التي تحددها اللوائح الجمركية، ولكن ليس للمناطق الأخرى في نفس الاقتصادات المحلية، وعلاوة على ذلك، لا ينطبق النظام الضريبي الوطني والقيود الاقتصادية والإدارية الأخرى ذات الصلة على هذه المناطق. ومن المفترض أن يضمن هذا النوع من الحرية تدفقاً غير مقيد بين المناطق والأشخاص والسلع والخدمات والامتيازات الإدارية الأخرى (Alansary and Al-Ansari, 2023, P: 2) .

والمناطق الحرة هي مساحة من أراضي الدولة المضيفة تخصصها وتحددها تقيمها خارج المنطقة الجمركية، ويتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية كما لو أنها أجنبية، ويسمح لها بحرية التجارة وتداول البضائع (استيراد،

تصدير، تخزين ومعالجة البضائع)، والتصنيع والخدمات بدون قيود أو رسوم أو ضرائب جمركية أو ضرائب أخرى معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية (مجاني ولوكال، ٢٠١٧، ص٦).

والمناطق الحرة أجزاء مغلقة من المناطق الصناعية المتخصصة في الإنتاج للتصدير والتي توفر للشركات ظروفاً تسهل التجارة وبيئة تنظيمية حرة (Marjanac, 2022, P: 222).

والمناطق الحرة مناطق محددة جغرافياً حيث تُقدَّم حوافز معينة (الاستيراد المعفى من الرسوم الجمركية، والمزايا الضريبية، وما إلى ذلك). وتُعَد هذه المناطق بمثابة أدوات رئيسية ليس فقط لتحفيز الصادرات، بل أيضاً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوليد فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتسريع نقل التكنولوجيا (Kavlak, 2012, p: 1).

ثانياً: أنواع المناطق الحرة:

بسبب تطور مفهوم المنطقة التقليدية، تطورت مجموعة متنوعة من المناطق، ويمكن تحديد الأنواع الآتية من المناطق (Wagner, 2017, p: 10):

١ـ المناطق التجارية الحرة: هي مناطق مسيّجة عادةً ما تكون معفاة من الرسوم الجمركية وتوفر مرافق التخزين والتوزيع للتجارة والشحن وإعادة التصدير. المناطق التجارية الحرة صغيرة وتقع في الغالب بالقرب من موانئ الدخول في البلدان.

٢ـ المناطق الحرة: تقدم حوافز وتسهيلات تستهدف التصنيع والأنشطة ذات الصلة بهدف تعزيز الصادرات. ويمكن أن تتخذ هذه المناطق شكلين، إما نهج منطقة معالجة الصادرات التقليدية حيث يتم تخصيص المنطقة بأكملها لاستضافة الشركات المصدرة حصرياً أو نهج منطقة معالجة الصادرات الهجينة التي تنقسم إلى منطقة عامة وأخرى مخصصة للشركات المصدرة.

٣ـ الموانئ البحرية الحرة: تعتبر الموانئ البحرية مناطق أكبر بكثير وتستوعب أنواعاً مختلفة من الأنشطة التي تتراوح من السياحة إلى مبيعات التجزئة وتوفر أيضاً مجموعة أوسع بكثير من الحوافز. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك الموانئ الحرة واسعة النطاق في الصين.

٤ـ المناطق الحرة الهادفة إلى تشجيع النمو: تهدف المناطق الحرة إلى تشجيع النمو في المناطق الحضرية أو الريفية ذات النشاط الاقتصادي المحدود من خلال توفير حوافز ضريبية خاصة ودعم مالي. وتقع هذه المناطق في الغالب في البلدان المتقدمة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

٥ـ منطقة حرة ذات مصنع واحد، حيث لا يتعين على المصانع التواجد في منطقة محددة بل تتلقى فوائد وامتيازات مماثلة لتلك الموجودة في المنطقة.

وتشترك جميع أنواع المناطق المذكورة، في السمات الأساسية للمناطق الاقتصادية الخاصة ـ مجموعة من الحوافز واللوائح الخاصة، وفوائد تعتمد على الموقع، ومنطقة آمنة منفصلة بإدارة واحدة.

ثالثاً: أهداف المناطق الحرة:

يمكن تلخيص أهداف المناطق الحرة على النحو الآتي:(Seifzadeh and Barmi, 2015, p: 104)

١. تعويض النقص في تنمية الاقتصاد الوطني.

٢. استغلال المنافع والإمكانات والميزة التنافسية للاقتصاد الوطني.

٣. العلاقة المنهجية بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي.

٤. اكتساب وتطوير المهارات والعمالة والإدارة.

٥. الإنتاج والتوظيف.

٦. عائدات النقد الأجنبي.

٧. جذب الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا المتقدمة، وتتمتع المناطق التجارية الأجنبية بعوامل علمية معينة يمكنها تمهيد الطريق أمام تحقيق التنمية الشاملة وذلك بفضل الظروف المواتية والميسرة لجذب الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انضمام الدول إلى الأسواق العالمية وقنوات الإنتاج والتوزيع وتحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات والأداء الاقتصادي الوطني.

رابعاً: تعريف الاستثمار الأجنبي:

عرّف صندوق النقد الدولي الاستثمارات الأجنبية "بأنها مجموعة من المشاريع الاقتصادية التي يمتلكها المستثمر الاجنبي يقيمها إما بسبب الملكية العامة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع حيث له الحق بجزء معين يبرز له الحق في الادارة ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الاجنبي فرداً أو شركة اجنبية أو فرعاً لإحدى الشركات الاجنبية أو مؤسسة خاصة" (خيالي، 2016، ص٤). كما تم تعريف الاستثمارات الدولية "بأنها انتقال لرأس مال من مستثمر (فرداً كان أم شركة) من أو في دولة ما إلى دولة أخرى مضيفة في شكل مشروع مع امتلاك رقابة حقيقية على هذا المشروع وتقديم خدمات فنية وإدارية وتنظيمية وتسويقية"(الفريشي، 2008، ص 148)، حيث يتم اتخاذ قرار الاستثمار في المشاريع التي يكون فيها معدل العائد على الاستثمار أعلى من معدل الفائدة، وبذلك يعتمد حجم الاستثمار المحلي على حجم المشاريع الاستثمارية التي يفوق معدل العائد المتوقع منها معدل الفائدة كما أن الحكومة تعمل على تشجيع الاستثمار وتوسيع إمكانية الاستثمار في شتى القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع متطلبات عملية التنمية الشاملة لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

خامساً: أنواع الاستثمارات الأجنبية:

تتمثل أنواع الاستثمارات الأجنبية بالآتي: (بعداش، 2008، ص٥٢)

١- **الاستثمار المشترك:** وهو مشروع يمتلكه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ولا تقتصر المشاركة على رأس المال المساهم بل قد تشمل الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية. وفي هذا النوع من المشروعات يشترك المستثمر المحلي مع المستثمر الأجنبي بنسب متفاوتة تحددها القوانين المنظمة لتملك الأجانب وفقاً للاتفاق المبرم بين الشركاء إذ تنص قوانين كثير من الدول التي يقام فيها المشروع المشترك على ألا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن ٤٩% من رأس مال المشروع، وذلك تفادياً للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد الوطني. ويسهم الاستثمار المشترك في زيادة تراكم رأس المال وإدخال التقنيات والمهارات وتوفير فرص عمل وتحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال تعزيز الصادرات وتنمية قدرات الكوادر الوطنية وإيجاد روابط مع المشاريع المحلية.

٢-**الاستثمارات المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي:** يعد هذا النوع من الاستثمارات من الأشكال المفضلة لدى الشركات متعددة الجنسية بسبب خوفها من تسرب التكنولوجيا التي تمتلكها إلى الشركات المحلية، على عكس الدول المضيفة التي تتردد كثيراً في السماح بتواجد هذا الشكل خوفاً من الاحتكار والتبعية الاقتصادية. حيث يعطي هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي حق الانفراد الكامل في اتخاذ القرار، لهذا يعد هذا الشكل من الاستثمارات غير مرغوب فيه لدى العديد من الدول المضيفة خشية أن يؤدي ذلك إلى هيمنة وتبعية اقتصادية للمستثمر الأجنبي. ومن ميزاته زيادة تراكم

رأس المال وإحلال الواردات وزيادة الصادرات مما ينجم عنه تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما تسهم في إدخال التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية والتنظيمية والتسويقية.

٣-**الشركات عابرة القوميات:** هي تلك الشركات صاحبة المشاريع الكبيرة والمتعددة والمنتشرة في مختلف دول العالم، وتخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلدان أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجيتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيس الذي يوجد في دولة تسمى الدولة الأم، ولكن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة، وتمتاز هذه الشركات بضخامة أعمالها ونشاطاتها.

٤-**مشروعات أو عمليات التجميع:** تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الاجنبي والطرف الوطني ويتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجاً نهائياً. وفي الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية مقابل عائد مادي يُتفق عليه.

٥- **الاستثمار في المناطق الحرة:** يهدف هذا الاستثمار إلى تشجيع اقامة الصناعات التصديرية، ومن أجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات.

سادساً: محددات الإستثمار في سورية:

تتمثل أبرز محددات الاستثمار في سورية في الآتي (سلمان، 2015، ص 79-77):

١-**البنية التحتية:** حيث تتصف بأنها ذات مستوى مقبول؛ حيث أن التأخر في انجاز المدن الصناعية في كافة المحافظات المجهزة بكافة الخدمات الضرورية مثل الكهرباء والماء والطرقات والمصارف والاتصالات وغيرها يشكل عقبة كبيرة أمام المستثمرين مما يدفعهم لمواجهة مشكلة تأمين الأرض المناسبة المسموح الترخيص بها ويحملهم أعباء اضافية ويوقعهم في مشاكل الترخيص الإداري.

٢-**النظام المصرفي والتعاملات المالية:** بالرغم من إقامة عدد من المصارف الخاصة، ما زال القطاع المصرفي يعاني من نقص واضح في تقديم الخدمات المصرفية كالإيداعات والقروض والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى، ويعود ذلك إلى عدم تطوير العمل المصرفي ومواكبته للتغيرات الجارية في هذا المجال إلى جانب نقص الكفاءات والخبرات المصرفية ويطيل زمن انجازها.

٣- **أسعار الفائدة:** يعد تثبيت اسعار الفائدة عند حد معين لفترة طويلة تحييد لأهم ادوات السياسة الاقتصادية النقدية ويعتبر أحد أهدافها التي ترغب الدولة في تنميتها حيث تحتاج بعض الانشطة الاقتصادية إلى دعم ورعاية من قبل الدولة ويتم ذلك من خلال منح قروض استثمارية.

٤- **التعامل بالقطع الاجنبي:** يعاني المستثمرون من مشاكل في تحويل الارباح إلى الخارج وتأمين القطع الاجنبي اللازم خاصة المشاريع التي لا يتوفر لها قطع أجنبي من خلال نشاطها، كما يقف المستثمرون أمام القيود والشروط الموضوعة على التعامل بالقطع الاجنبي مما يعطي صورة غير جيدة عن مناخ الاستثمار.

٥-**الإجراءات الإدارية:** إن تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وتعقيد إجراءات الحصول على التراخيص المطلوبة يشكل عقبة أمام المستثمرين ويكلفهم الكثير من الوقت والجهد والمال، بالإضافة لوجود الروتين والبيروقراطية في الحصول على التراخيص الادارية والمؤقتة المطلوبة.

سابعاً: الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين في سورية تتركز إمكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات الرئيسة الآتية (الاونكتاد، 2008، ص٨):

١-**القطاع الصناعي:** إن فرص الاستثمار تتمركز في مجال الصناعات التي تهدف إلى استخدام الطاقة الإنتاجية غير المستغلة أو في الصناعات التصديرية والصناعات التي تحل محل الواردات.

٢-**القطاع الزراعي:** تتبنى الحكومة مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى توسيع إمكانيات الاستثمار في هذا القطاع، وهي بذلك تسعى إلى زيادة مساحة الأراضي المروية عن طريق بناء مشروعات الري والصرف، واستخدام وسائل الري الحديث، التوسع في زراعة النباتات العلفية، والاهتمام بالثروة الحيوانية، وزيادة مساحة الأراضي الزراعية.

٣-**قطاع السياحة:** تتمثل أهم فرص الاستثمار في هذا القطاع في تطوير واستثمار الشواطئ وتنشيط السياحة، وتوفير الخدمات والمرافق السياحية التي تؤمن للسياح رغباتهم، وإنشاء الاستراحات السياحية، وإقامة وإدارة مدن ألعاب سياحية في المناطق المناسبة، وتطوير المواقع الأثرية التاريخية وتشجيع السياحة والرياضة، وإقامة المنشآت السياحية الشعبية والفنادق السياحية ونشر القرى السياحية.

٤- **قطاع التعليم والصحة:** تتمثل أهم فرص الاستثمار في هذا القطاع في خصخصة التعليم، وإحداث الجامعات الخاصة، والمشافي التخصصية، وإنتاج الأدوية.

٥-**قطاع المصارف والتأمين:** تتمثل أهم فرص الاستثمار في إحداث المصارف الخاصة التقليدية، والمصارف الخاصة الإسلامية، وشركات التأمين الخاصة.

٦-**قطاع النقل:** تتمثل أهم فرص الاستثمار في النقل والري والبحري والجوي، وإقامة الموانئ وتوسيعها، والمطارات وتوسيعها، وشق الطرقات المحلية والسريعة.

ثامناً: تاريخ المناطق الحرة في سورية:

تم إحداث هيئة عامة للمناطق الحرة بموجب المرسوم التشريعي رقم /١٨/ تاريخ ١٩٧١/٢/١٨ وعدلت التسمية بالمرسوم رقم /٢٣٩٩/ تاريخ ١٩٧٥/١٠/٢١ لتصبح المؤسسة العامة للمناطق الحرة وتتولى المهام الآتية: (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، المؤسسة العامة للمناطق الحرة، ٢٠٢٣).

١ـ إدارة واستثمار المناطق الحرة وإحداث المستودعات والمخازن اللازمة وتطويرها بما يؤدي إلى نمو المناطق الحرة وازدهارها.

٢ـ اقتراح مشاريع إنشاء المناطق الحرة أو إلغائها.

٣ـ تنظيم أعمال المناطق الحرة وتنسيق فعالياتها بما يؤدي لخدمة الاقتصاد وتنمية المبادلات التجارية الدولية.

٤ـ معالجة كل ما يتعلق بإدارة المناطق الحرة واستثمارها.

تاسعاً: الأحكام القانونية الناظمة للاستثمار في المناطق الحرة السورية:

وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم 40 لعام 2003 المعدَل لنظام الاستثمار الصادر بالمرسوم رقم 84 لعام 1972 بحسب نظام الاستثمار في المناطق الحرة ستقدم الباحثة لمحة عم أبرز المواد القانونية الواردة في المرسوم التي تخضع له إدارة المؤسسة العامة للمناطق الحرة وفقاً للآتي:

حدد المشرع السوري ضوابط العمل داخل المناطق الحرة السورية وفقاً للآتي: تطبق على المناطق والأسواق الحرة القوانين والأنشطة المتعلقة بالأمن والآداب والصحة العامة وقمع التهرب فقط، وذلك وفق المادة 6.

كما سمح المشرع السوري بإدخال مختلف البضائع الأجنبية والوطنية إلى المناطق الحرة وإدخال هذه البضائع إلى المنطقة الجمركية وفقاً للضوابط التي حددتها المادة 7:

أ- البضائع ذات المنشأ أو المصدر "الإسرائيلي" والبضائع الممنوع استيرادها تنفذاً للقرارات المتعلقة بمقاطعة "إسرائيل" وبضائع الدول الأخرى التي تتعامل معها اقتصادياً.

ب- المخدرات بأنواعها ومشتقاتها باستثناء ما تعلق منها بصناعة الأدوية والمواد الصيدلانية.

ت- الأسلحة والذخائر والمتفجرات أيا كان نوعها باستثناء أسلحة الصيد وذخائرها.

ث- المواد النتنة أو القابلة للالتهاب باستثناء المواد التي تحقق شروط تخزينها ضمن المناطق الحرة وبحيث توفر هذه الشروط ضرورات الأمن والصحة والسلامة العامة.

وبالتالي حفظ المشرع السوري الحقوق التي تضمن سيادة الدولة السورية وآمنها بما يتفق مع سياستها الخارجة المتبعة.

وكما سمح ايضاً المشرع السوري القيام بعمليات التحويل الصناعية بحرية تامة في الأماكن المخصصة بها والتي ذكرت في نص المادة 10 من المرسوم:

أ- سمح بأن تقام وتجري في المناطق الحرة بمطلق الحرية وبناءً على ترخص مسبق من المؤسسة مختلف الصناعات والمعامل، جميع عمليات التحويل، وهي على سبيل المثال لا الحصر، عمليات التقسيم والفرز والتشكيل والتصنيع والتغليف والتعبئة والمزج والتنقية والتنظيف والتشحيم والتقطير والتحميض والدق والتكسير والسحق والترقيم ووضع علامات تجارية وتبديلها.

ب- تجري العمليات السابقة مبدئياً في أماكن الإشعال الخاص، ويمكن للمؤسسة أن تسمح بإجراء بعض هذه العمليات في مستودعاتها العامة أو في الساحات أو في الأماكن التي تعدها لهذا الغرض إذا وجدت ذلك ممكناً.

ووفقاً للمادة 11 لم يسمح المشرع السوري باستهلاك أي نوع من البضائع الأجنبية داخل المناطق الحرة مالم تستوفي رسومها الجمركية باستثناء الحالات التي وضحتها المادة 11 من المرسوم التشريعي رقم 40التي تضمنت:

أ- لا يجوز استهلاك البضائع الأجنبية في المناطق الحرة للاستعمال الشخصي قبل تأدية ما يترتب عليها من رسوم جمركية وغيرها من الرسوم والضرائب الأخرى.

ب- يجوز استهلاك البضائع الأجنبية في المناطق الحرة لإقامة وتجهيز المنشآت الاستثمارية فيها وكذلك استعمال الآلات والمعدات والتجهيزات الأجنبية وجميع متطلبات وحاجات النشاط الاستثماري فيها، دون أن تترتب عليها الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب، كما لا تسري عليها أحكام التجارة الخارجية من حيث المنع والحصر والتقييد فيما إذا استعملت ضمن المناطق الحرة للأغراض المنوه عنها في هذه المادة.

ت- لا تجوز السكنى ضمن المناطق الحرة إلا بترخيص خاص من المؤسسة وفقاً لما تقتضيه حاجة العمل فيها.

كما ونصت المادة 12 من المرسوم التشريعي على السماح للسفن الأجنبية والوطنية أن تتجهز من المنطقة الحرة بجميع المعدات والتجهيزات التي تحتاج لها وذلك مع وجود بعض الضوابط التي نصتها هذه المادة، وبذلك قدمت تسهيلات تنشط الحركة الملاحية والاستفادة من النشاط التجاري الذي يرافق هذا النشاط في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالأحكام القانونية الخاصة بالاستثمار في سورية وذلك وفقاً **لقانون الاستثمار 10**وهو قانون لتشجيع الاستثمار، والصادر بعام ١٩٩١، والمعدل وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم /٧/ الصادر بعام ٢٠٠٠

يحق للمشاريع المرخص بإقامتها وفق أحكام هذا القانون أن تستورد:

١ـ جميع احتياجاتها من الآلات والآليات والأجهزة والتجهيزات والمعدات وسيارات العمل والباصات والميكرو باصات المعدة لتخديم المشاريع وغيرها من المواد اللازمة لإقامتها أو توسيعها أو تطويرها.

٢ـ سيارات الخدمة السياحية.

٣ـ جميع المواد والمستلزمات اللازمة لتشغيل المشاريع.

تحدد الجهة المختصة عدد ونوعية مختلف وسائط النقل المذكورة في الفقرتين (أ وب) من هذه المادة وفق الأسس التي يقرها المجلس.

وتتم عمليات الاستيراد المشار إليها في الفقرات السابقة دون التقيد بأحكام وقف ومنع وحصر الاستيراد ونظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ وأحكام أنظمة القطع.

أ – تعفى المستوردات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة /١١/ من هذا القانون من جميع الضرائب والرسوم المالية والبلدية، والجمركية وغيرها شريطة استخدامها حصراً في أغراض المشروع، ولا يجوز التخلي عنها إلا بموافقة المجلس وبعد دفع الضرائب والرسوم المترتبة عليها في حالتها الراهنة.

ب – لا يجوز التخلي عن مستوردات المشروع المحددة في الفقرتين (ب وج) من المادة (١١) من هذا القانون أو استخدامها في غير أغراض المشروع إلا بموافقة المجلس.

١ـ تعفى الشركات المشتركة المرخصة وفق أحكام هذا القانون وأسهمها وأموالها وأرباحها وتوزيعاتها من جميع الضرائب المفروضة على الدخل ومن ضريبة ريع العقارات والعرصات عما تملكه الشركة لتحقيق أغراضها ومهامها وذلك لمدة سبع سنوات اعتباراً من تاريخ بدء الإنتاج الفعلي أو الاستثمار وفقاً لطبيعة المشروع.

٢ـ تعفى المشاريع العائدة للأفراد أو الشركات غير المشتركة المرخصة وفق أحكام هذا القانون وأرباحها وتوزيعاتها من جميع الضرائب المفروضة على الدخل ومن ضريبة ريع العقارات والعرصات عما تملكه لتحقيق أغراضها ومهامها لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ بدء الإنتاج الفعلي أو الاستثمار وفقاً لطبيعة المشروع.

الإعفاءات والمزايا والتسهيلات الأخرى:

تعتبر المشاريع وحدات اقتصادية قائمة بذاتها بصرف النظر عن مالكها وتتمتع بالإعفاءات والمزايا والتسهيلات المنصوص عليها في قانون الاستثمار والمدرجة في هذه التعليمات.

أ ــ للمشاريع أن تستورد دون التقيد بأحكام منع وتقييد وحصر الاستيراد ونظام الاستيراد المباشر وأحكام أنظمة القطع ما يلي:

١ـ جميع احتياجاتها من الآلات والآليات والأجهزة والتجهيزات والمعدات وسيارات العمل بما فيها الباصات والميكرو باصات المعدة لتخديم المشاريع وغيرها من المواد اللازمة لإقامتها أو تطويرها أو توسيعها.

٢ـ سيارات الخدمة السياحية.

٣ – جميع المواد والمستلزمات اللازمة لتشغيل المشروع (المواد الأولية والنصف مصنعة والمصنعة وكافة المواد اللازمة لعملية الإنتاج والتي تعتبر جزءاً من أجزاء المنتج النهائي وعنصراً من عناصر تكوينه).

ب ــ تعفى مستوردات المشروع المبينة في البند (١) من هذه المادة من الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية وغيرها شريطة استخدامها حصراً في أغراض المشروع.

ج ــ لا يجوز للمشروع التخلي عن أي من المستوردات المحددة في البند (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة ما لم يحصل على موافقة المجلس وبعد أن يدفع الضرائب والرسوم المترتبة عليها في حالتها الراهنة بما في ذلك ضريبة الأرباح الرأسمالية المنصوص عليها في المادة (٣٢) من قانون الاستثمار ووفق الأنظمة النافذة.

كما لا يجوز للمشروع التخلي عن أي من المستوردات المحددة في البندين (٣،٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة أو استخدامها في غير أغراض المشروع إلا بموافقة المجلس وبعد قبوله بالأسباب المبررة لهذا التصرف، ولا يدخل في شمول تطبيق أحكام هذه المادة عبوات المواد المستوردة (طبليات _ براميل ...) ومخلفات التصنيع والهدر والعوادم وفق النسب العالمية المعتمدة.

" يقصد بالمستوردات في معرض تطبيق الفقرة (أ) من المادة (١٢) من قانون الاستثمار كل ما يتم استيراده من آلات وآليات وأجهزة وتجهيزات ومعدات وسيارات العمل والباصات والميكرو باصات لتخديم المشاريع وغيرها من المواد اللازمة لإقامتها أو توسيعها أو تطويرها.

١ـ تعفى المشاريع العائدة للأفراد أو الشركات غير المشتركة وأرباحها وتوزيعاتها من جميع الضرائب المفروضة على الدخل، ومن ضريبة ريع العقارات والعرصات (بما في ذلك الضريبة على ريع الآلات) عما تملكه لتحقيق أغراضها ومهامها وذلك لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ بدء الإنتاج الفعلي أو الاستثمار وفقاً لطبيعة المشروع.

٢ـ تتخذ المشاريع المشتركة المرخصة وفق أحكام قانون الاستثمار والتي يساهم فيها القطاع العام بنسبة لا تقل عن (٢٥%) من رأسمالها شكل شركة مساهمة مغفلة أو شركة محدودة المسؤولية، وتعفى هذه الشركة وأسهمها وأموالها وأرباحها وتوزيعاتها من جميع الضرائب المفروضة على الدخل ومن ضريبة ريع العقارات والعرصات (بما في ذلك الضريبة على ريع الآلات) عما تملكه الشركة لتحقيق أغراضها ومهامها وذلك لمدة سبع سنوات اعتباراً من تاريخ بدء الإنتاج الفعلي أو الاستثمار وفقاً لطبيعة كل مشروع من مشاريعها المرخصة بموجب أحكام قانون الاستثمار.

السماح للمستثمرين من السوريين المغتربين ومن رعايا الدول العربية والأجنبية بعد انقضاء خمس سنوات على استثمار المشروع بإعادة تحويل قيمة حصتهم الصافية من المشروع بالنقد الأجنبي إلى الخارج على أساس القيمة الفعلية للمشروع بتاريخ التخلي ووفق التعليمات التنفيذية التي يصدرها المجلس بهذا الشأن.

أ- يجوز إعادة تحويل المال الخارجي إلى الخارج وبنفس الشكل الذي ورد به بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ وروده إذا حالت دون استثماره صعوبات أو ظروف خارجة عن إرادة المستثمر يعود تقديرها إلى المجلس، ويحق للمجلس أن يوافق في حالات خاصة على تحويل المال الخارج إلى الخارج دون التقيد بالمدة المذكورة، والسماح سنوياً بتحويل الأرباح والفوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر وفق أحكام هذا القانون إلى الخارج.

عاشراً: معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة في سورية:

١- الإجراءات الإدارية التعقيدات القانونية في عملية تسجيل الشركات وللحصول على التراخيص والتصاريح واستغراقها للوقت الطويل مما يعيق سرعة تنفيذ المشاريع، وبالإضافة إلى وجود بعض الثغرات والغموض في النصوص القانونية وبعض التعقيدات وعدم وضوح بعض المواد ضمن المرسوم والقانون التي تؤدي إلى التردد والتأثير على قرارات المستثمرين.

٢-ضعف البنية التحتية، مثل الطرق ووسائط النقل والطاقة والاتصالات وغيرها...، وتضرر جزء كبير منها خلال الحرب على سورية.

٣- وعدم وضوح السياسات الاقتصادية المستقبلية والوضع الأمني والسياسي غير المستقر، مما يؤثر سلباً على جذب المستثمرين.

٤-الافتقار إلى الحوافز المالية الكافية مثل الإعفاءات الضريبية والدعم المالي ووجود بالمقابل مناطق حرة في الدول المجاورة منافسة لها وتقدم تسهيلات وحوافز أفضل وذلك قد يحد من جاذبية المناطق الحرة السورية.

٥-صعوبة الوصول إلى الأسواق سواء محلياً داخل سورية أو الخارجية نتيجة العقوبات والأزمات الاقتصادية وضعف الاقتصاد المحلي وقلة القدرة الشرائية وتدهور القيمة المحلية للعملة، وعدم استقرار أسعار الصرف والركود الاقتصادي والتضخم مما يؤثر على الجدوى الاقتصادية لبعض المشاريع.

٦-ضعف التسويق للمناطق الحرة وعدم توفر المعلومات حول الفرص الاستثمارية المتاحة والمخاطر المرتبطة.

٧-النقص في الدعم الحكومي للمستثمرين المحليين والأجانب والتوجهات الاقتصادية المفتقرة للاستدامة والتركيز على قطاعات معينة دون الأخرى، والفساد الإداري الذي يعيق سير العمليات الاستثمارية وغياب الشفافية التي من الممكن أن تكون عائقاً رئيسياً يمنع المستمرين من الثقة في البيئة الاستثمارية.

ولمعالجة هذه المعوقات تحتاج الحكومة السورية إلى وضع استراتيجيات واضحة لتنمية المناطق الحرة وتحسين مناخ الاستثمار من خلال توفير بيئة قانونية مستقرة وضمان شفافية تطبيقها والعمل على تنظيم النشاط التجاري وتنويعه وإدخال صناعات جديدة وتقنيات حديثة وتقليل من الاعتماد على القطاعات التقليدية وإنتاج سلع مخصصة للتصدير، وإجراء إصلاحات إدارية والتركيز على النزاهة في هذه الإجراءات لتعزيز القة في بيئة الأعمال.

حادي عشر : آفاق ورؤية مستقبلية لواقع الاستثمار في المناطق الحرة:

نتيجة الحرب على سورية تعرض الاقتصاد الوطني لانتكاسات كبيرة تمثلت في تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتراجع الاستثمار العام والخاص تراجعاً كبيراً، وخروج الاستثمارات الأجنبية على نحو شبه تام، وانخفضت حصيلة الصادرات السلعية والخدمية وخصوصاً (النفطية، السياحية)، مقابل ازدياد فاتورة المشتقات النفطية المستوردة والسلع الأساسية، أما على مستوى التجارة الخارجية تفاقم عجز الحساب التجاري، نتيجة ازدياد عجز الميزان التجاري نتيجة انخفاض الصادرات والخسارة في عدد محدود من السلع والخدمات، مقابل انخفاض المستوردات بسبب اتباع سياسة الترشيد.

لذلك يجب على الحكومة السورية وضع رؤية كلية لاقتصاد وأهداف استراتيجية ومتطورة والأخذ بتجارب البلدان العربية المجاورة والشقيقة وذلك يجب العمل على بناء اقتصاد متطور يدعم التنمية الشاملة والمتوازنة يستند إلى قاعدة إنتاجية متنوعة تواكب التطور التكنولوجي والمعرفي، وتعزز الاستدامة البيئية، تظلله بيئة عمل منظمة ومحفزة. ومن الممكن أن تشكل المناطق الحرة سبيلاً لتذليل الكثير من الصعوبات التي تواجهها البلاد، ومحطة ملائمة للانطلاق إذا ما تم إعدادها بشكل جيد لهذا الغرض، سيما لما تحظى به سورية من مقومات طبيعية تزيد من إمكانية نجاح هذه المناطق وتمنحها ميزات عديدة للجذب، فضلاً عن كون سورية تشكل سوقاً تجارياً واسعاً. كما تعد سورية ممراً استراتيجياً للتجارة بين الشرق والغرب، إذ تفوق أهميتها في ذلك أهمية قناة السويس، الأمر الذي يجعلها جاذبةً لنشاطات التعبئة والتغليف والقيمة المضافة والكثير من الصناعات ذات العلاقة بتجارة الترانزيت بشكل واسع. فهو من حيث الموقع يتفوق على منطقة جبل علي في إمارة دبي والتي تمكنت من تحقيق نجاحات واسعة في هذا المجال، ويمكن توظيف هذه الميزات في تجاوز العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه الاستثمار.

أما فيما يخص المناطق الحرة والتي هي المحور الأساسي الذي يدور حوله البحث يجب على الحكومة أن تعمل في المرحلة القادمة على التوسع في المناطق الحرة وتحسين البنية التحتية التي تدعم الأنشطة التصديرية لصغار المنتجين (قطاعياً وجغرافياً) وتوسيع القطاعات التصديرية بالتركيز على المجالات المحتملة للنمو، والتحول تدريجياً من تصدير السلع الفائضة عن الاستهلاك إلى بناء صناعات موجهة للتصدير، تحديد الهيكل السلعي الأمثل للصادرات، وتحديد الأسواق المستهدفة، تخفيض الفجوة مع المستوردات وزيادة حصة سورية من التجارة الدولية، العمل على استدامة الصادرات والحفاظ على معدل مرتفع لمؤشر تغطية الصادرات، تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، والعمل على رصد وتحليل احتياجات الأسواق الخارجية وتبسيط الإجراءات المتعلقة بعملية التصدير والرقابة على جودتها ونوعيتها ومطابقتها للمعايير الدولية، وتحسين مناخ التنافسية والشفافية في الاقتصاد السوري ومتابعة الإصلاح الجمركي، العمل على ترويج للمنتج السوري من خلال مكاتب تجارية تابعة للسفارات وتطوير وتعزيز العلامة التجارية السورية وتعزيز الحماية الممنوحة للمستهلك ودعم وتشجيع إنشاء شركات كبيرة للتصدير والعمل على جذب المزيد من استثمارات الدول الصديقة والاستثمارات الأجنبية والمباشرة، ورفع كفاءة خدمات النقل والخدمات اللوجستية.

وكل هذه السياسات والإجراءات والتغيرات والتطويرات كلها تتجه نحو "بناء اقتصاد منفتح على العالم بفضل التجارة الخارجية قادر على المنافسة ومحفز للإنتاج المحلي"

الاستنتاجات و التوصيات:

تم التوصل من خلال البحث إلى العديد من الاستنتاجات، أهمها ما يأتي:

١. تواجه المناطق الحرة في سورية الكثير من الصعوبات والتحديات، الناجمة عن تبعات الحرب على سورية والحصار الاقتصادي، الأمر الذي يجعلها أكثر تعقيداً.

٢. من الممكن أن تشكل المناطق الحرة سبيلاً لتذليل الكثير من الصعوبات التي يوجهها الاستثمار فيها، ومحطة ملائمة للانطلاق إذا ما تم إعدادها بشكل جيد لهذا الغرض، سيما لما تحظى به من الاستقلال القانوني وتشريع القوانين الملائمة وتطبيقها ضمن هذه المناطق.

٣. تتفوق المناطق الحرة على سواها من المناطق الاقتصادية المماثلة لها في الظروف العامة في معظم المؤشرات الاقتصادية، وذلك لما تتمتع به من امتيازات تشريعية وتكنولوجية وإجرائية، كما تتميز المناطق الحرة بكفاءتها بمواجهة الأزمات الاقتصادية. مما يجعلها مناسبة لاتخاذها كنقطة انطلاق لتقوية بنية الاقتصاد.

٤. تواجه عملية التحول في سورية تحديات خاصة ولكن المناطق الحرة تعد ملائمة كمدخل لعملية التحول في سورية، وذلك لكون هذه العملية في بداية الطريق، ولم تتحدد وجهتها بعد، وكذلك كون سورية تفتقر إلى الكثير من متطلبات القيام بها، كالبنية التحتية والتكنولوجيا المتطورة والخبرة ورأس المال الكافي...الخ، ويمكن عبر هذه المناطق الوفاء بالعديد منها.

٥. كما تعد هذه المرحلة ملائمة لاقتحام تجربة المناطق الحرة بقوة في سورية، كون الانفتاح التجاري الحاصل فيه قد استوعب معظم التأثيرات السلبية الممكنة. من وجهة نظر خاصة لن يكون للاستثمارات الأجنبية المباشرة الكثير من التأثيرات السلبية كما يروج لها، بل يمكن أن تكون لها تأثيرات إيجابية عديدة، سواءً من حيث استقطاب رؤوس الأموال إلى الداخل، أو استخدام مدخلات الانتاج والعمالة المحلية، أو تصحيح الميزان التجاري لسورية عبر زيادة الصادرات وتعويض جزء من الاستيرادات.

التوصـــيات:

بناءً على ما التوصل إليه في هذا البحث من استنتاجات نوصي بالآتي:

١. ضرورة إيلاء المناطق الحرة جدية أكبر من قبل صانعي القرار، والإسراع في توفير البنية التحتية المتكاملة لها وكل متطلبات واحتياجات المستثمرين الأخرى، وبما يحقق الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر بالمستوى المرغوب. كما ينبغي إجراء تقييم دوري لمستويات الأداء المتحققة، وتشخيص السلبيات والإخفاقات، إن وجدت، والبحث عن أسبابها وإيجاد الحلول الناجعة لها.

٢. عند التخطيط لإقامة المناطق الحرة في سورية ينبغي استهداف المكاسب الاستراتيجية وتقديمها على المكاسب المالية الآنية، سواءً من حيث الإعداد لها أو اسلوب الادارة المتبع ...الخ، وذلك للتأثيرات الايجابية التي يمكن أن تنعكس على جوهر البنية المستقبلية لاقتصاد سورية على الأمد الطويل.

٣. الأخذ بعين الاعتبار في المراحل الأولى للإعداد والتسويق للمناطق الحرة السعي لجذب الشركات الاستثمارية الكبرى، وتشجيعها على إقامة الصناعات العملاقة التي تمتلك فيها سورية ميزة تنافسية، كصناعة البتروكيمياويات والأسمدة، والحديد والصلب والألمنيوم، إذ أن ذلك سينتقل بالمناطق الحرة إلى مرحلة النجاح، والذي سيشجع على جذب شركات أصغر حجماً لتقديم خدمات متنوعة لتلك الشركات، وبالتالي سيخلق ذلك قوى ديناميكية تلقائية وذاتية تقوم على المنافسة، تدفع باتجاه الانتقال إلى مراحل أكثر تطوراً.

٤. العمل على تهيئة مناطق سورية الأخرى للانتقال إلى المرحلة الجديدة، وإعداده للاندماج التدريجي والقدرة على التفاعل مع بيئة الانفتاح الاقتصادي، سيما وأن سورية مقبلة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وسيكون ذلك عبر السعي لوضع القواعد الأساسية لبناء الاقتصاد الحر، ومثال ذلك، العمل على إكمال بناء النظام المؤسسي وتحسين أداءه، وتطوير نظام التعليم بما ينسجم مع احتياجات سورية، وإعداد خطط مركزية للبنية التحتية حسب الاحتياجات المستقبلية على الأمد الطويل للحيلولة دون تقاطعها مع الخطط قصيرة الأمد، ...الخ، وهو ما تتماشى مع مختلف الاستراتيجيات والسيناريوهات التي يمكن تبنيها.

٥. إيلاء اهتمام كبير للجانب الإعلامي للمناطق الحرة، وذلك عبر تبني حملات ترويج وتسويق عالمية، تعتمد مختلف وسائل الإعلام، ويشرك في ذلك الجهد سفارات وملحقيات ومؤسسات سورية في مختلف أنحاء العالم. كما يتم تشجيع المواطنين بالوسائل المختلفة على الاستثمار في هذه المناطق وحثهم على التوسع في التعامل والتفاعل معها وزيادة التشابكات الأمامية والخلفية فيما بين هذه المناطق وسائر مناطق في سورية.

٦. العمل على توسيع المناطق الحرة الحالية مثل منطقة الحرة في اللاذقية للاستفادة من قربها من البحر الأبيض المتوسط مما يجعلها موقعاً استراتيجياً لتجارة الاستيراد والتصدير، وإنشاء مناطق حرة داخل المدن الكبرى كحلب ودمشق مما يساعد على جذب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل على إقامة منطقة حرة في محافظة السويداء للاستفادة من موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية.

References:

1. Seifzadeh, A; Barmi, SH. K. The Role of Free Zones in the Development of Tourism: Case Study of Kish Island. International Journal of Management, Accounting and Economics, (2015), vol (2), no (1), P: 104.
2. Sulaiman, Gh. The Role of Banking Marketing Strategies in Attracting International Investments - A Case Study on Some Banks Operating in Syria, PhD Thesis, Tishreen University, Faculty of Economics, Department of Economics and Planning, (2015).
3. Wagner, Th. Positive economic impact of a Free Trade Zone in the Dominican Republic. Bachelor Thesis for Obtaining the Degree Bachelor of Science in International Management, PRIVATE University, (2017), P: 10.
4. majani, ghaniat; Local, Amal Shahrazad, Free Zones in Algeria in Light of the Experience of Egypt and Jordan, Journal of Commercial Sciences, First Special Issue, Algeria, (2017), p. 6
5. Ben Allal, Belkacem; Shanabi, Maryam; Bourdash, Shahrazad. The role of free zones in attracting foreign direct investment: The case of Algeria. Nour Journal of Economic Studies, (2019), Volume (5), Issue (2), pp: 85-96.
6. Salman Othman, Haidaer Younes. The provisions governing the free zones in Syria and their role as a tool to attract foreign investment, Tishreen University journal for research and scientific studies-economic and legal sciences series vol.(43) No.(3),2021.
7. Sarparast, Atiyeh, Akhmadeevm, Ravil.. Identifying And Ranking the Factors of the Foreign Investment in the Development of Iran's Free Trade Zones Using MCDM Approach. Journal of Applied Research on Industrial Engineering, (2022), Vol (9), No (4).
8. Marjanac, D. The impact of free zones on economic growth: evidence from developing countries. Godina, (2022), Vol. XII, No. I, p: 222.
9. Alansary, O. S. A; Al-Ansari, T. Defining 'free zones': A systematic review of literature. Heliyon, (2023), (9), p: 2.
10. Gharbi, Tariq; Mostefaoui, Ali. Free zones as an effective tool for attracting foreign direct investment. Journal of Finance and Business Economics; (2023), Volume (8), Issue (1), pp: 347-360.
11. Ashmawy, Hossam Mohamed Ashmawy. The role of the free zone system in stimulating investment. Journal of Legal and Economic Research, (2024), Volume (59), Issue (1), pp: 641-676.
12. Kavlak, M. E. Türkiye'deki Serbest bölgelerin ekonomik etkileri: Serbest bölgelerde faaliyet gösteren firmalarin Serbest bölgelerin başari düzeyi algilarinin belirlenmesine yönelik olarak yürütülen bir anket çalişmasi. A thesis submitted to the graduate school of social sciences of Middle East technical university,

المواقع الإلكترونية:

١. وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، المؤسسة العامة للمناطق الحرة، الجمهورية العربية السورية، (٢٠٢٣)، متاح على:

http://www.freezones.gov.sy/ar/about-organization .
2. https://www.mohamah.net/law/%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B5%D9%88%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D8%B1%D9%82%D9%8510%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%AC%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB.